

دور الاتحاد الأوروبي في معالجة عدوى انتقال أزمة اليورو لأيرلندا.

أ. د- راييس حدة جامعة بسكرة-الجزائر

أ- طويل حدة.المركز الجامعي ميله- الجزائر

**المخلص:**

عصفت أزمة الديون السيادية بأركان الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي؛ فانفجرت بداياتها في اليونان لتشكل هزة ارتدادية عنيفة تشمل باقي الدول الأوروبية مشابهة الخصائص الاقتصادية وتعتبر ايرلندا ثاني اقتصاد أوروبي لفت الانتباه بعد اليونان من حيث حجم الديون السيادية وتجاوزها شروط الانضمام للاتحاد النقدي، ما استدعى ضرورة تدخل هيئات الاتحاد الأوروبي المالية والنقدية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمحافظة على النظام المالي والمصرفي استقراره، وفي هذا الإطار لعب الاتحاد الأوروبي دور كبير لتجاوز الأزمة في العديد من الدول خاصة أيرلندا وسنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق لهذا الدور.

**الكلمات المفتاحية:** أزمة اليورو، اقتصاد ايرلندا، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد النقدي.

**Résumé :**

Une crise sans précédent de la dette souveraine a touché l'union économique et monétaire européenne. Même si cette dernière a commencé en Grèce, elle a cependant secoué l'économie des autres pays européens dont les caractéristiques sont semblables à l'économie grecque. L'Irlande constitue la deuxième économie européenne, après la Grèce, en termes de volume des dettes souveraines et de part sa transgression des conditions requises pour l'adhésion à l'union monétaire. Ceci a conduit les organes financiers et monétaires de l'union européenne à intervenir, afin de redresser la situation économique et préserver la stabilité du système financier et bancaire. Dans ce contexte, l'Union Européenne a joué un rôle fondamental dans la résolution de la crise dans plusieurs pays, et particulièrement l'Irlande. Nous tenterons, à travers cet article d'aborder ces points.

**Mots-clés:** La crise de l'Euro, l'économie irlandaise, l'Union Européenne, l'Union monétaire.

**المقدمة**

لقد كان لأزمة الديون السيادية اليونانية الدور الكبير في كشف تجاوزات خطيرة ارتكبتها الدول الاتحادية بمخالفة شروط الانضمام للاتحاد النقدي الأوروبي ما جعل الأزمة تتوسع دائرتها لتشمل دول أخرى. وتعد أيرلندا ثاني أكبر الدول الأوروبية التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية وأربكت قادة الاتحاد الأوروبي خوفا من تصدع البناء الاقتصادي

والنقدي، ما استدعى من الاتحاد الأوروبي تكثيف جهوده والتنسيق مع صندوق النقد الدولي وحكومات الأزمة مع إيجاد حلول عاجلة ومن هنا يتولد لدينا تساؤل التالي:

**\* ما هو دور الاتحاد الأوروبي في معالجة عدوى انتقال أزمة الديون السيادية إلى أيرلندا؟**

وتتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

**\* ما هي أسباب انتقال أزمة الديون إلى أيرلندا؟**

**\* ما هي الحلول الأيرلندية المعتمدة للخروج من الأزمة؟**

**\* ما هي الحلول التي قدمها الاتحاد الأوروبي لمعالجة الأزمة الأيرلندية؟**

فرضيات الدراسة: وللإجابة عن هذا التساؤل تم اعتماد الفرضيات التالية:

**\* إن سبب بروز أزمة الدين السيادي هي إثارة الشكوك حول مدى قدرة أيرلندا على سداد ديونها.**

**\* لمعالجة أزمة الديون السيادية الأيرلندية اعتمدت الحكومة الأيرلندية مجموعة من السياسات تتعلق خاصة بالسياسة المالية والإجراءات والتدابير التقشفية.**

**\* الاتحاد الأوروبي فقد عمد إلى مجموعة من البرامج المستعجلة المقدمة للاقتصاد الأيرلندي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إجراءات تتعلق بتعديل إعادة صياغة تشريعات تضمن سلامة البناء النقدي الأوروبي واستقراره.**

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بدراسة تحليلية حول أسباب نشوء هذه الأزمة وأثارها وما هي الحلول المعتمدة من طرف الحكومة الأيرلندية وكذا الحلول والتدابير المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي (البنك المركزي الأوروبي) للوصول إلى الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي من خلال أجهزة خاصة البنك المركزي.

**1- التكامل الاقتصادي الإقليمي الأوروبي:** يعتبر الاتحاد الأوروبي نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، معتمدة على الأسلوب مرحلي في البناء، لتصل به إلى ما هي عليه اليوم هادفة من وراء ذلك إلى استغلال جميع الإمكانيات والمقومات المتاحة لهذه الدول من جهة ومن جهة أخرى مواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تواجهها، ونمميز المراحل التالية في عملية بناء هذا التكامل الاقتصادي والنقدي:

## 1-1-1 مراحل تطور بناء الاتحاد الأوروبي:

**1-1-1 الاتحاد الجمركي:** تجسد باقتراح من "روبرت شومان" وزير خارجية فرنسا؛ حيث استهدف إنشاء اتحاد جمركي كمرحلة انتقالية تمتد إلى 12 أو 15 سنة ممهدة لإنشاء سوق مشتركة للفحم والفولاذ وتشمل بضائع وخدمات أيضا للدول الأعضاء ( فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لكسمبورج، هولندا، إيطاليا)(عسان العزي، 2002، ص:65)، وتم تبني الاقتراح على إثر توقيع معاهدة روما والتي دخلت حيز التنفيذ في 01/01/1958م، وقد نصت على ضرورة إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء، إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق، وضع تعريف جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء، إلغاء العقوبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل و رأس المال. وقد تحقق الاتحاد الجمركي في غضون عشر سنوات ونصف من اتفاقية روما.

**1-1-2 مرحلة السوق المشتركة:** خصصت العشرون سنة الموالية من قيام الاتحاد الجمركي لتحرير حركة انتقال عوامل الإنتاج وبناء أوربا موحدة، وقد أصدرت المفوضية إعلانا في 01/08/1968 تحدد فيه أهداف هذه المرحلة بإقامة: الاتحاد الاقتصادي؛ إقامة الاتحاد السياسي؛ تقويم العلاقات الخارجية ومعالجة القضايا الإنسانية(محمود محمد الامام، 1998، ص:141). في إطار الاتحاد الاقتصادي وفي ديسمبر 1978 أقر رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية إنشاء نظام النقد الأوربي الذي يقوم على ثلاث محاور(محمد زيدان، 2005): آليات الصرف، آليات الائتمان، وحدة النقد الأوروبية "الإيكو".

**1-1-3 السوق الموحدة:** تم إعداد "الكتاب الأبيض" متضمنا 279 توجيهها يستهدف إقامة السوق الأوروبية الموحدة بحلول عام 1992(كامل البكري، 2008، ص: 179). ويهدف إلى تكوين سوق مصرفية أوروبية موحدة؛ خلق سوق تجارية أوروبية موحدة، توجه اجتماعي أوروبي موحد، وضع سياسة أوروبية موحدة خاصة بالتطورات العلمية والتكنولوجية والبيئة بنهاية عام 1992، لكي تصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا موحدا (علي عبد الفتاح أبو شرار، 2007، ص: 407).

**1-1-4 الاتحاد الأوروبي:** أصبح الاتحاد الأوروبي ساري المفعول في نوفمبر 1993، طبقا لنصوص معاهدة ماستريخت 1992، محققا حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء، وقابل للزيادة العضوية إذ بلغ عدد أعضائه 15 عضو سنة 1995، ثم 25 عضو سنة 2005،

و27 عضو سنة 2007 وبلغ عدد الأعضاء 28 عضو سنة 2013 بانضمام كرواتيا  
(<http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do> ، 2011)

**1-1-5 الاتحاد النقدي:** استهدفت معاهدة ماستريخت التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء وإقامة الوحدة النقدية الكاملة على ثلاث مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 1999/01/01 يتحكم في إصدار العملة الموحدة (حسين عمر، 1997، ص:46). وقد تحقق ذلك وتم تأسيس الاتحاد النقدي والبنك مركزي الأوروبي الاتحاد النقدي فبلغ عدد أعضاؤه 19 عضو وهي (مجد خضر، 2017).

**\* شروط الانضمام للاتحاد النقدي:** يتطلب الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي مجموعة من الشروط نذكر أهمها: ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل على 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعية، وتطبيق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي وألا تزيد قيمة الدين العام عن 60% من هذا الناتج.

## 2- الأزمة في أيرلندا:

أيرلندا هي جزيرة في الشمال الغربي من قارة أوروبا، تعد ثالث أكبر جزيرة في أوروبا؛ يفصلها عن القارة الأوروبية البحر الأيرلندي. يقطنها حوالي 10 مليون نسمة. انضمت أيرلندا إلى الاتحاد الأوروبي في 1 جانفي 1973، وإلى الاتحاد النقدي في 1 جانفي 1999 (عبد المجيد مرغيت، 2013، ص:6). لقد حققت أيرلندا طفرة اقتصادية وصناعية هائلة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي بفضل تبنيها سياسات تحرير التجارة ودعم الصادرات وتنشيط الاستثمار وازدهار النشاط العقاري، بالإضافة إلى تحول هيكل الاقتصاد القومي لها من اقتصاد يعتمد على الزراعة والصيد إلى اقتصاد يقوم على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وليسجل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لها نحو 6% خلال الفترة 1996-2007

وهو ما جعل الخبراء والمحللين يطلقون عليها لقب «نمر أوروبا الاقتصادي» على غرار النمور الآسيوية.

**2-1- أسباب الأزمة:** تحول الاقتصاد الأيرلندي من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي والإسكان والوساطة المالية والعقارات، فقد تأثرت أيرلندا بالأزمة المالية العالمية، حيث تراجع الطلب المحلي العام فيها بنسبة 16%، وانخفضت حركة الاستثمارات بنسبة 40%، وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 40% بحلول عام 2010، وتعد أيرلندا ثاني أكبر الدول الأوروبية التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية بعد اليونان ، فقد (Dadush, U., Paradigm Lost ,2010,pp :45-47):

\* تسارع النمو بشكل مرتفع فيها ليصل إلى نسبة 9.6% في الفترة من (1995-2000م).

\* وانخفضت أسعار الفائدة دون مستويات الفائدة الألمانية عام 2005.

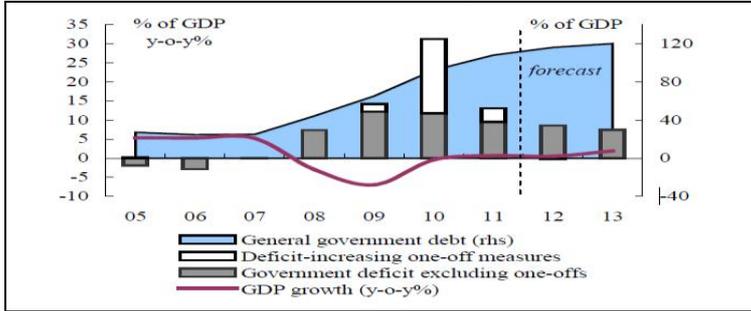
\* زادت الأجور بنسبة 13%.

\* ساهم النمو السريع والسياسة النقدية الأوروبية في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي، ما أدى لزيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من GDP في عام 2008م.

\* يعد القطاع المالي أكثر القطاعات تأثراً، حيث انخفضت الأسهم المالية لأكثر من 70%، وقدرت خسارة البنوك إلى ما يصل إلى 35 مليار أورو، وبنسبة 20% من GDP، وتم الإعلان عن تأمين البنك الانجليزي الأيرلندي الذي تكبد خسائر قدرت بنحو 12.7 مليار أورو.

**2-2- الأزمة في أيرلندا:** لقد كانت أزمة الديون في أيرلندا في البداية أزمة ديون عقارية، ومع الارتفاع المحموم لأسعار العقارات والذي نتج بدوره عن الإفراط من جانب البنوك الأيرلندية في تقديم القروض العقارية أدى إلى حدوث تضخم زائف في سوق العقارات الأيرلندية تسبب في حدوث أزمة مديونية حادة في القطاع المصرفي؛ حيث تراكمت ديون القطاع المصرفي، فبنك "انجلو إيرش" أكبر بنوك أيرلندا وحده احتاج نحو 34 مليار يورو. وكذا ارتفاع الديون السيادية (ديون الحكومة)؛ حيث ارتفع عجز الموازنة العامة ليسجل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي الحد الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي هو 3%، وكذلك ارتفع حجم الدين العام ليسجل أكثر من 65% من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي هي 60%) (خالد مدبولي، 2017)

الأمر الذي جعل وكالات التصنيف الائتماني تخفض درجات تصنيف إيرلندا من (AAA) إلى (BA1) خمس مرات متتالية منذ جويلية 2009. الشكل رقم(1): نمو GDP الايرلندي خلال الأزمة الفترة 2008-2013.



Source: European vommision, European Economic Fofecast, Autumn, 2012.

لقد تراجع النمو الاقتصادي في إيرلندا في الفترة من 2007-2009 حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 260 مليار دولار إلى 223 مليار دولار وارتفع الدين الحكومي المركزي من 28.37% إلى 70.48% من الناتج المحلي الإجمالي (كريستين لاغارد، 2013، ص:4) فضلا عن انتقال عجز الميزانية العمومية من 0.0% سنة 2007 إلى 32.4% سنة 2011، ويعود ذلك لتحمل الحكومة ديون البنوك الايرلندية على عاتقها، وقد أنفقت ما يعادل 46 مليار أورو في الفترة 2008-2010، بالإضافة إلى تحمل الحكومة 31 مليار أورو لتطهير الديون الخطيرة - المشكوك فيها- للبنوك (<http://www.alkhaleej.ae/economics/page>) فتراجع بذلك النمو الاقتصادي من 7% عام 2009 إلى 1% عام 2010، وانتقل معدل البطالة وسط الشباب من 8.9% سنة 2007 إلى 31% في جانفي 2012 أما المعدل العام للبطالة فيبلغ 14.7% من نفس السنة وهي أعلى نسبة بطالة عرفت في إيرلندا. وفي 21 نوفمبر 2010 توجهت الحكومة بطلب المساعدة رسميا من الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي، وقد أرادت الحكومة الحصول على 14 مليار أورو إلى غاية 2014، منها 6 مليار أورو في سنة 2011 من أجل رفع مواردها؛ كما قامت الحكومة بترشيد نفقاتها لتخفيض العجز بما يصل إلى 12% من إجمالي الناتج المحلي على أن يتم تخفيض ما يعادل 5% أخرى على مدار العامين المقبلين (أوكيل نسيمية، بوكساني رشيد، مصيبح أحمد، 2013، ص:13) وذلك من خلال تخفيض الإنفاق على قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية وتقليص الأجور خاصة أجور الوزراء. إضافة إلى استحداث

ضرائب جديدة ورفع معدلات الضرائب على المداخيل إلى حدود 40% من إجمالي الناتج المحلي لزيادة مواردها المالية.

**الحلول القطرية:** لقد عمدت الحكومة الأيرلندية إلى جملة من الإجراءات لمواجهة:

\* تخفيض عجز الموازنة بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي في مسعى يهدف إلى خفض عجز الموازنة من 14.3% إلى 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ من خلال خفض الإنفاق على برامج الرعاية الصحية وخفض مرتبات العاملين بالقطاع العام بنسب تتراوح ما بين 5% و15%، وتسريح 25 ألف موظف في القطاع العام.

\* زيادة الضريبة على الدخل وشن ضريبة جديدة على الملكية، رفع الضريبة على القيمة المضافة من 21% إلى 22%.

\* ضخ مبالغ من الأموال العامة في المصارف.

\* إصدار نقدي قيمته 50 مليار يورو حسب الاتفاقيات الأوروبية التي تسمح بذلك (عادل خليفة، 2017).

\* إعادة هيكلة النظام المصرفي.

**الحلول الاتحادية:** في 28 نوفمبر 2010 اتفق وزير أيرلندا مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي على خطة إنقاذ لأيرلندا بقيمة 85 مليار يورو (115 مليار دولار) للحفاظ على الاستقرار المالي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي ويتم التمويل على النحو التالي: \* مساهمة أيرلندا في هذه الخطة بـ 17.5 مليار أورو وذلك وزارة الخزانة واللجنة الوطنية للمعاشات التقاعدية لصندوق الاحتياطي.

\* أما الدعم الخارجي فهو كما يلي:

- مساهمة صندوق النقد الدولي بـ 22.5 مليار أورو.

- مساهمة آلية الاستقرار الأوروبي بـ 22.5 مليار أورو.

- مساهمة مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) مع قروض ثنائية من المملكة

المتحدة والدنمارك والسويد بـ 17.7 مليار أورو؛ حيث المملكة المتحدة بـ 3.8 مليار

أورو، الدنمارك بـ 0.4 مليار أورو، السويد بـ 0.6 مليار أورو، وتعتمد شروط البرنامج

على ثلاث ركائز هي:

\* التعزيز الفوري وإصلاح شامل للنظام المصرفي الأيرلندي ( المبلغ المخصص لذلك 35 مليار أورو).

\* إجراء تعديل في النظام المالي لاستعادة الاستقرار المالي، بما في ذلك من خلال تصحيح العجز المفرط.

\* تعزيز إصلاحات النمو، لاسيما سوق العمل لعودة نمو اقتصادي قوي ومستدام، والحفاظ على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الأيرلندي.

ونلاحظ من خلال الجدول الموالي أنه انطلاقاً من سنة 2014 بدأت معطيات الاقتصاد الكلي الأيرلندي تستجيب للإصلاحات الاقتصادية المتخذة؛ خلال الفترة 2012 إلى 2015 انتعش الاقتصاد وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ليبلغ نسبة 6% وهي نسبة نمو جيدة إذا ما قورنت بنسب نمو بقية دول منطقة اليورو؛ بما في ذلك الدول التي لم تشملها برامج الإنقاذ، في حين انخفضت نسب البطالة من 14.7% عام 2012 إلى 8.7% عام 2016 ويتوقع أن تنخفض إلى حدود 7.9% عام 2017. كما انخفض العجز في الميزانية العامة من 8.0% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 إلى 1.5% سنة 2016. أما الدين الحكومي فقد تقلص من 120.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 إلى 95.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016.

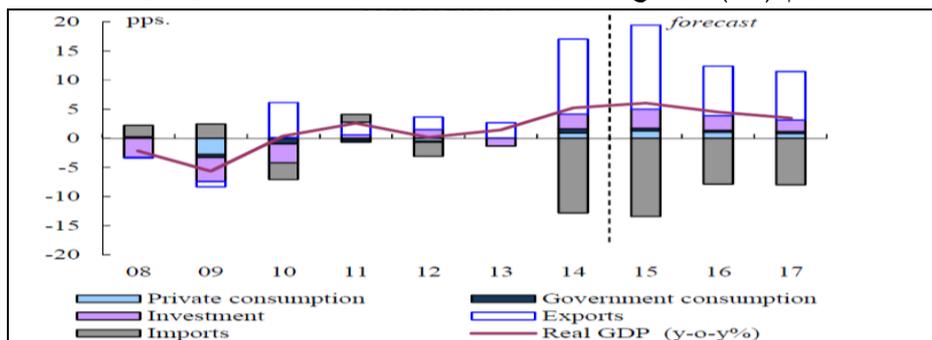
جدول رقم(1): مؤشرات تحسن أداء الاقتصاد الأيرلندي خلال الفترة 2002-2017.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
3.5	4.5	6.0	5.2	1.4	02	GDP
7.9	8.7	9.5	11.3	13.1	14.7	البطالة
1.5-	1.5-	2.2-	3.9-	5.7-	8.0-	الميزانية العامة
93.7	95.8	99.8	107.5	120.0	120.2	الدين العام

Source: European vommision, European Economic Fofecast, Autumn,2015.,

p:81.

شكل رقم (02): يوضح المؤشرات الاقتصادية الأيرلندية خلال الأزمة وبعدها.



Source: *Ibid.*, p:80.

3- دور الاتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الديون الأيرلندية: بذل الاتحاد الأوروبي جهود كبيرة من أجل الحد من شدة أزمة اليورو ومنعها من الانتشار إلى الدول الاتحادية من خلال البنك المركزي الأوروبي وبرز هذه الأدوار كما يلي:

3-1- دور تمويلي: عمد الاتحاد الأوروبي من خلال البنك المركزي الأوروبي إلى تقديم مساعدات مالية لدول الأزمة من خلال مجموعة من الحزم المالية تم ضخها منها في الاقتصاد الأيرلندي بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لتقديم مساعدات إضافية لهذه الدول وهذا بهدف تحقيق الاستقرار المالي حيث تم ضخ 85 مليار يورو في إطار آليات تسمح بذلك وهي:

3-1-1- صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (FSFE): أنشأ الوزراء الأوروبيون مرفق الاستقرار المالي كشركة ذات مسؤولية محدودة في 07 جوان 2010؛ والهدف منه هو الحفاظ على الاستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي وبعث الثقة في الأسواق المالية الأوروبية من خلال تقديم مساعدات مالية إلى الدول الأعضاء؛ بمبلغ إجمالي قدرة 440 مليار يورو ونسبة مشاركة الدول في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، وبذلك تكون ألمانيا في المقدمة بنسبة 27% تليها فرنسا بنسبة 20% وإيطاليا 18% وقد وافقت حكومات منطقة اليورو للسماح للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بشراء الدين السيادي بخصم في السوق الثانوي (طبني مريم، 2013/2014، ص: 142)، كما أسندت له مهام هي: - إقراض الدول بشكل احترازي قبل يحدث فيها اضطراب بسبب وضعها المالي. - شراء سندات الحكومية لدول منطقة اليورو والتي تعاني مشاكل مالية.

- توفير التمويل للدول التي تسعى لإعادة رسملة بنوكها المتضررة. ويعتبر هذا الحل المؤقت لأزمة ديون منطقة اليورو حتى عام 2013، ليتم تعويضه بالآلية الأوروبية للاستقرار المالي.

**3-1-2- الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEFS):** تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية تدار من قبل المجلس الأوروبي لحساب 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، بإنشاء آلية استقرار أوروبي وتعتبر هذه الآلية مؤقتة تكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة ويتيح لدول الاتحاد الأوروبي مبلغ 62 مليار أورو كحد أقصى بضمان الميزانية المشتركة لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، ويتم تعينها في أجل قصير جدا من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية (بلوغي نادية، 2014/2013، ص: 148).

كما قام البنك المركزي الأوروبي لمواجهة أزمة الديون بما يلي:

- توفير قروض إضافية للبنوك التجارية إضافة إلى القروض العادية.  
- تخفيض نوعية الضمانات المستعملة من قبل البنك المركزي الأوروبي على القروض من التصنيف A إلى BBB.

- التدخل في سوق السندات تحت صيغة تكون آلية بـ 60 مليار يورو، هذه السندات مضمونة بقروض عقارية أو ديون القطاع العام.

**3-1-3- معاهدة الاستقرار المالي الجيدة:** اتفق زعماء أوروبا على سلسلة من التدابير الرامية إلى تنسيق أفضل وزيادة الرقابة على السياسة المالية للدول الأعضاء، فتم الاتفاق في ديسمبر 2011 على إنشاء ميثاق مالية جديد، تعتمد أساسا على أن تكون الميزانيات الحكومية في حالة توازن أو فائض، ويجب أن تعدل دساتير الدول الموقعة لتبني هذه القاعدة (<http://www.centralbank.ie/Pages/SingleSupervisoryMechanism.aspx>).

وأهم الإصلاحات المدرجة هي إدراج القاعدة المالية في دستور الدولة الموقعة على المعاهدة، اعتماد عقوبات محكمة العدل الدولية وإنشاء اتحاد مصرفي أوروبي مشترك.

**2- دور إشرافي رقابي:** وتأتى بفعل تكريس الوحدة المصرفية حيث وافق قادة الاتحاد الأوروبي على ثلاث مقترحات وهي:

**3-2-1- إنشاء آلية المراقبة ( Single Supervisory Mechanism ):** أصبحت سارية المفعول منذ نوفمبر 2014، وبموجبها أصبح البنك المركزي الأوروبي يتمتع بسلطة الإشراف المباشر على كامل المصارف العاملة بمنطقة اليورو، بما فيها المصارف الأيرلندية، وقد أصبح البنك المركزي الأوروبي يتحمل العديد من المسؤوليات الإشرافية وصلاحيات اتخاذ القرار على المؤسسات الائتمانية في أيرلندا وهذا حسب لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 1024/2013 مثل: مكافحة غسل الأموال، حماية المستهلك...

وقد صنف البنك المركزي الأوروبي البنوك في منطقة اليورو إلى بنوك هامة وغير هامة، منها في أيرلندا البنوك الهامة: AIB، KBC، PTSB، الستر ورايونك والرقابة تكون من طرف المركزي الأوروبي. أما البنوك الأقل أهمية فهي تعمل تحت إشراف مباشر لفريق الرقابة للبنوك المركزية للدول الأعضاء في اليورو (19).

**3-2-2- إنشاء آلية الحل الواحد (Single Resolution Mechanism):** يتمثل دورها في مواجهة خطر الإفلاس الذي قد يتعرض له أي مصرف؛ وهي تخضع لآلية المراقبة الواحدة، وتتكون من "مجلس الحل الواحد" و"صندوق الحل الواحد"، فأى صعوبة يبلغ بها أي مصرف تقع على عاتق الملس مسؤولية اتخاذ القرار المناسب لإيجاد الحل، وقد تم تدعيم الصندوق ب: 55 مليار يورو على امتداد ثماني سنوات يشارك فيه جميع دول الاتحاد المصرفي الأوروبي، وإمكان لجوء هذا الصندوق إلى الاقتراض في حالات معينة (عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق).

\* **توحيد التشريعات المصرفية:** وذلك لتجنب التباين في درجة صرامة القواعد الحاكمة لعمل من بلد لآخر في البلدان 28 الأعضاء، ومحاولة تجنب حدوث أزمات بنكية. وقد تضمن هذا التوحيد عدد من القواعد والأسس المشتركة منها: أسس تخصص حجم رأس المال المصرفي والسيولة المتوفرة ونسب الاحتياطي المطلوبة، إضافة إلى اللجوء إلى آليات أخرى متعلقة بتسيير المؤسسات المصرفية؛ تشمل الحرص على التنوع في المراكز الإدارية مع وضع محددات صارمة على المكافآت الممنوحة للإداريين في تلك المؤسسات (نفس المرجع السابق).

**3-3- دور إعادة صياغة تشريعات تضمن البناء النقدي الأوروبي واستقراره:** حيث مهد المجلس الأوروبي المنعقد في 17 و 18 ديسمبر 2010 الطريق لإجراء تغيير محدود في

معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي لتطبيق ميكانيزم أوروبي للاستقرار وذلك بإضافة فقرة ثالثة للمادة 136 من المعاهدة: " الدول الأعضاء في عملة الأورو يمكن أن تطبق ميكانيزم للاستقرار الذي يشتغل عند الضرورة لحماية الاستقرار في منطقة الأورو في مجملها. حيث المساعدة الممنوحة تحت راية الميكانيزم ستخضع إلى شروط صارمة"، دون المساس بالفقرة 125 المتضمنة "لا الإنقاذ" (Conclusions du Conseil européen, 2010). وقد اعتمد هذا القرار رسميا في مارس 2011.

### الخاتمة:

كانت أزمة الديون السيادية الايرلندية جزء من أزمة اليورو؛ التي بدأت في اليونان ثم انتقلت لتشمل بعض الدول المنطقة المشابهة الخصائص الاقتصادية، وتعد ايرلندا الشبه الأكبر، نظرا لضخامة حجم الدين السيادي. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الأمر الذي استدعى من الحكومة الايرلندية ترشيد نفقاتها ورفع واستحداث ضرائب وتسريح العمال وتخفيض الأجور والمعاشات. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

كما سارع قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى تمويل الاقتصاد الايرلندي بواسطة الآلية الأوروبية للاستقرار المالي إضافة إلى سن تشريعات جديدة لمساعدة دول منطقة اليورو في حالة وقوع أزمات. وهو ما يثبت الفرضية الثالثة.

تمكنت أيرلندا من العودة مجدداً لأسواق رأس المال في بداية عام 2013، واستعاد الاقتصاد معدل النمو الإيجابي، وهبط معدل البطالة لأدنى متوسط له، وأصبحت تكلفة اقتراض البلاد أدنى من العائد على السندات الأمريكية بحوالي 1٪، وكان لها ذلك؛ فالتنسيق وشفافية السياسات الاقتصادية الايرلندية وتوافقها مع توجيهات الاتحاد الأوروبي الداعمة للاستقرار الاقتصادي والمتعلقة بضبط الموازنة وترشيد النفقات الاقتصادية وإصلاح النظام المصرفي في مقابل ضخ تدفقات مالية هامة للاقتصاد الايرلندي. ولقد توصلنا في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وهي:

- أزمة الديون السيادية الايرلندية هي نتاج عدم احترام معايير الانضمام للاتحاد الأوروبي أولاً ثم عدم وجود نظام للمراقبة والإشراف المباشر للبنك المركزي الأوروبي على البنوك المركزية للدول منطقة اليورو.

- إن أزمة الديون السيادية جعلت من الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في إعادة صياغة بعض التشريعات المتعلقة بالبناء النقدي الأوروبي لضمان سلامته من خلال إضافة فقرة ثالثة للمادة 136 في معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي.

- لعب الاتحاد الأوروبي من خلال أجهزته خاصة البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية دور تمويلي للاقتصاد الأيرلندي من خلال الآلية الأوروبية للاستقرار المالي، وتنسيقي مع صندوق النقد الدولي بغرض تمويل الاقتصاد الأيرلندي.

#### التوصيات:

- ضرورة ترشيد النفقات بغية توازن الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول المنطقة

- ضرورة التقيد بشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي لتجنب الأزمات المالية والاقتصادية.  
- ضرورة تطبيق دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي التدابير والإجراءات والتوجيهات المالية والاقتصادية المقدمة من طرف أجهزة الاتحاد الأوروبي سواء المفوضية الأوروبية أو البنك المركزي من أجل تجنب وتفاذي الأزمات المالية والنقدية وعدوى انتقالها بين دول الاتحاد.

#### المراجع:

- 1- غسان العزي، " اليورو ومستقبل الاتحاد الأوروبي"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد: 02، لبنان، أبريل، 2002، ص: 65.
- 2- محمود محمد الإمام، " تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي -الدروس المستفادة للتكامل العربي-"، بحوث ودراسات المنظمة العربي للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998، ص: 141.
- 3- محمد زيدان، رشيد إدريس، " اليورو والنظام الاقتصادي العالمي: رهانات وتحديات"، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، جامعة الأغواط، أيام 18/20 أبريل 2005
- 4- كامل البكري، "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 179.
- 5- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص: 407.

تاريخ الاطلاع: 2011/06/20 على <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?> 6 الساعة: 09:20

- 7- حسين عمر، "الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة"، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997، ص: 46.

- 8- مجد خضر، "الدول التي تتعامل باليورو"، متاح على الموقع <http://mawdoo3.com> تاريخ الاطلاع 2017/01/15 على الساعة: 18:15
- 9- عبد الحميد مرغيت، "الاتحاد النقدي الأوربي: أصوله - أداؤه - ومشكلاته"، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي: 08/07 ماي 2013 ص:06.
- 10 - Dadush, U., Paradigm Lost, **The Euro in Crisis**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, pp : 45-47.
- 11- خالد مدبولي، "أزمة أيرلندا ونفق أوروبا المظلم"، <http://www.shorouknews.com/columns> تاريخ الاطلاع: 2017/01/04 على الساعة: 17:59.
- 12- كريستين لاغارد، "أيرلندا والاتحاد الأوربي -عزيمة مشتركة ومصير واحد"، تقرير صندوق النقد الدولي، 8 مارس، 2013، ص:04.
- 13 - <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/ca235351-6dd6-4272-8867-c22b8ff7caf3> .
- 14 - أوكيل نسيمة، بوكساني رشيد، مصييح أحمد، "الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني"، مجلة بحوث اقتصادية، العددان 61-62/ شتاء ربيع 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص:13.
- 15- عادل خليفة، "أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها"، متاحة على الموقع: <http://www.al-akhbar.com/node/34469> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2017/01/16 على الساعة: 22:57.
- 16- طيني مريم، "واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوربي في ظل الأزمات المالية 2002-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص: 142.
- 17- بلوغي نادية، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص: 148.
- 18- رواق خالد، "أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوربية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- 19- <http://www.centralbank.ie/Pages/SingleSupervisoryMechanism> . consulté le : 30/01/2017.
- 20- عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق.
- 21- نفس المرجع السابق.
- 22- Conclusions du Conseil européen (Bruxelles, 29 octobre 2010).